



شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي

تموز/يوليو 2010

شبكة الانتخابات في العالم العربي  
Telefax: +962 64655043, Mobile: +962 795151590 , +962 777370650  
P.O Box 212524 Amman  
[www.intekhabat.org](http://www.intekhabat.org)

## المحتويات

3.....	<b>الفصل الأول: البحرين- الانتخابات النيابية والبلدية 2010</b>
3.....	أولاً: الحملات الانتخابية
3.....	ثانياً: مراقبة الانتخابات
3.....	ثالثاً: المرأة والانتخابات
3.....	<b>الفصل الثاني: جيبوتي- إطلاق مشروع "الانتخابات الجبوتية والعملية السياسية"</b>
3.....	<b>الفصل الثالث: مصر - انتخابات مجلس الشعب 2010</b>
3.....	أولاً: الانتخابات
4.....	ثانياً: تعديلات على إجراءات الترشح
4.....	ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية
4.....	رابعاً: مطالبات بتطوير النظام الانتخابي
4.....	خامساً: دراسة عن وعي النخبة المصرية بالمواطنة
4.....	<b>الفصل الرابع: العراق - تمديد صلاحيات الرئاسة والحكومة</b>
5.....	<b>الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية 2010</b>
5.....	أولاً: القانون الانتخابي
5.....	ثانياً: تسجيل الناخبين
5.....	ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية
6.....	رابعاً: الحملات الإعلامية
6.....	خامساً: المرأة والانتخابات
6.....	<b>الفصل السادس: تونس- اختتام الدورتين البرلمائيتين لمجلسي الشورى والمستشارين</b>
6.....	أولاً: مشروع قانون يمكن المعارضة من التمثيل في المجالس الجهوية
6.....	ثانياً: اختتام الدورة العادية البرلمانية الخامسة لمجلس المستشارين
6.....	ثالثاً: اختتام الدورة العادية الأولى من المدة النيابية الثانية عشرة لمجلس النواب
7.....	رابعاً: انتخابات برلمان الشباب
7.....	خامساً: دعوات للتجديد وأخرى لمنع التوريث

## الفصل الأول: البحرين- الانتخابات النيابية والبلدية 2010

### أولاً: الحملات الانتخابية

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية والبلدية 2010 بدأ بعض المرشحين في طرح العديد من القضايا التي سيرجونها في برامجهم الانتخابية، وشملت هذه القضايا مسائل خدمية كالقضية الإسكانية، والخدمات البلدية، والتعليم، والاهتمام بالشباب. والبعض الآخر ركز على قضايا سياسية، مثل التجنيس والتميز والطائفية وغيرها. ونظراً لارتباط المرشحين الممثلين للجمعيات السياسية بتوجهات جمعياتهم والأطر السياسية العامة التي تحكم علاقة هذه الجمعيات مع النظام السياسي، فإن المرشحين المستقلين يعتبرون أكثر انفتاحاً في طرح القضايا الانتخابية المتنوعة ويمتلكون الحرية المطلقة في الحديث عن كافة الموضوعات والمستجدات التي تهم الناخبين.

### ثانياً: مراقبة الانتخابات

شكل مركز مراقبة الانتخابات (عين على الانتخابات) التابع لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان في البحرين خلال تموز/يوليو 2010، لجنة عليا لأجل الإعداد لمراقبة الانتخابات النيابية والبلدية 2010.

### ثالثاً: المرأة والانتخابات

رشحت جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" البحرينية العضوة القيادية في الجمعية الدكتورة منيرة فخرو في الانتخابات النيابية 2010 والتي سبق لها أن ترشحت في انتخابات 2006 وتعتبر "وعد" الجمعية السياسية الوحيدة، التي أعلنت مرشحة نسائية حتى الآن. كما وأعلنت رئيسة الاتحاد النسائي في مملكة البحرين مريم الرويعي رغبتها في الترشح للانتخابات النيابية 2010 لمقعد الدائرة الأولى بالمحافظة الجنوبية كمرشحة مستقلة. وذكرت أنها لم تتلق أي طلب دعم من قبل أي جمعية سياسية لحد الآن، منوهة إلى أن قبول طلب الدعم يعتمد على العرض الذي ستدرسه.

### الفصل الثاني: جيبوتي- إطلاق مشروع "الانتخابات الجيبوتية والعملية السياسية"

أطلق مدير مكتب رئيس الوزراء الجيبوتي رشيد حسن صبن في تموز/يوليو 2010، مشروع "الانتخابات الجيبوتية والعملية السياسية". وركز المشروع على تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في المجالات ذات الصلة بالانتخابات الإقليمية والرئاسية 2011، حيث يهدف المشروع في المقام الأول إلى تعزيز القدرات في إدارة العملية الانتخابية، وتفعيل مشاركة الناخبين، وتأهيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتعزيز دورها الإشرافي على العملية الانتخابية، وتعزيز الحوار السياسي بين المرشحين والأحزاب السياسية، وتسهيل عملية نشر مراقبين دوليين للإشراف على شفافية الانتخابات.

## الفصل الثالث: مصر - انتخابات مجلس الشعب 2010

### أولاً: الانتخابات

سيكون الموعد المقترح لانتخابات مجلس الشعب الاثنين 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 والإعادة ستكون يوم الاثنين 6 كانون الأول/ديسمبر 2010، وسوف تجري الانتخابات في جميع الدوائر الـ 222 على مستوى الجمهورية ودوائر كوتا المرأة الـ 32 في يوم واحد وتحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات. وستجري الانتخابات تحت إشراف 2286 قاضياً من أعضاء الهيئات القضائية من خلال 254 لجنة عامة منها 32 لجنة عامة لمقاعد المرأة بواقع 9 قضاة لكل لجنة عامة.

وطبقاً لنصوص الدستور وقانون 38 لسنة 1972 بشأن مجلس الشعب وتعديلاته من المقرر أن يصدر الرئيس مبارك قراراً جمهورياً بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد على أن تجري الانتخابات خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة هذا المجلس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2010. يتبع صدور القرار الجمهوري صدور قرارات وزير الداخلية بتحديد موعد قبول طلبات الترشيح وتشكيل لجان فحص الطلبات

والاعتراض عليها ثم عرض كشوف المرشحين وإعلان الكشوف النهائية وإعداد اللجان العامة والفرعية وتعيين رؤسائها وأعضائها وأمنائها وطبع بطاقات إبداء الرأي ثم موعد الانتخابات في الجولة الأولى والإعادة.

### ثانياً: تعديلات على إجراءات الترشح

أصدر وزير الداخلية المصري خلال تموز/يوليو 2010، قراراً بتعديل إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب تضمن إعداد بطاقتي انتخاب بيضاء تخصص الأولى للدوائر الانتخابية العامة وعددها 222 والثانية لدوائر المرأة وعددها 32 دائرة. نص القرار لأول مرة أن يتقدم المرشح ببطاقتي الرقم القومي له ولوالده لإثبات تمتعهما بالجنسية المصرية حيث لا يجوز ترشيح المتجنس بالمصرية لعضوية مجلس الشعب أو الشورى وشهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي على الأقل أو ما يعادلها ويكتفي بإجادة القراءة والكتابة للمقيدين في سجلات المواليد قبل أول يناير 1970. كما نص القرار على حق كل ناخب في الانتقال لمكان الانتخاب عن طريق السكك الحديدية أن يتقدم لقسم الشرطة ومعه شهادة الانتخاب للحصول على تصريح وتذاكر للسفر بالدرجة المطورة بلا مقابل ذهاباً وإياباً كما يحق للمرشح تقديم طلب الترشح بواسطة وكيل عنه وتشكل لجنة عامة للانتخابات في كل دائرة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية على ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة.

### ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية

تبلور حراك الأحزاب السياسية المصرية خلال تموز/يوليو 2010، تجاه استحقاق انتخابات مجلس الشعب، حيث قرر حزب الوفد خوض الانتخابات بـ222 مرشحاً بواقع مرشح واحد لكل دائرة، وإلى ما يقرب من 20 سيدة على مقاعد كوتا المرأة. كما وقرر حزب شباب مصر خوض الانتخابات بـ25 مرشحاً. في حين أعلنت الأمانة العامة لحزب التجمع المصري القائمة الأولية لمرشحي الحزب للانتخابات والتي ضمت 43 مرشحاً في 17 محافظة منهم 6 سيدات على مقاعد كوتا المرأة.

### رابعاً: مطالبات بتطوير النظام الانتخابي

طالب المشاركون، في دورة بريدج لتنمية مهارات الصحفيين في تموز/يوليو 2010 في توعية الناخبين والنظم الانتخابية، بضرورة تطوير النظام الانتخابي في مصر لتدعيم تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية وزيادة التمثيل المناسب لفئات وشرائح المجتمع وتقليل تهميش بعض الفئات. ودعوا إلى تطوير أشكال الإدارة الانتخابية في مصر وتدريب أعضاء اللجان الفرعية الانتخابية من موظفي الدولة الذين يشاركون في تيسير عملية الاقتراع للتخلص من المشاكل التي تواجه الناخبين وتحول دون ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم. ونبهوا إلى أهمية تطوير أسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية في مصر والاستفادة من المعايير الدولية في تحديدها على أساس الكثافة السكانية لكل دائرة وتوزيع المقاعد الانتخابية بعدد أصوات متساوية في جميع الدوائر.

### خامساً: دراسة عن وعي النخبة المصرية بالمواطنة

أشارت دراسة حديثة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر خلال تموز/يوليو 2010، إلى أن النخبة المصرية تعاني ضعفاً في الوعي بمفهوم المواطنة. وأظهرت الدراسة أن نسبة 65.9% من النخبة وفقاً للاستطلاع ترى أن أهم الحقوق التي يمارسها المصريون هي حرية التعبير، يلي ذلك حق الترشح في الانتخابات بنسبة 44%، فيما جاءت نسبة الموافقة على أن المصريين يتمتعون بحق تكوين الأحزاب السياسية متدنية بواقع 25.9%.

### الفصل الرابع: العراق - تمديد صلاحيات الرئاسة والحكومة

أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق في 15 تموز/يوليو 2010 أن المحكمة الاتحادية العليا سمحت باستمرار الرئيس العراقي جلال طالباني في أداء مهامه الدستورية حتى انتخاب رئيس جديد، في ما أكد على أن تجاوز المدة المحددة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية يعتبر خرقاً دستورياً. ومن جانب آخر، أكد ديوان الرئاسة العراقية أن تمديد المحكمة الاتحادية لصلاحيات الرئاسة العراقية هو تمديد لصلاحيات الحكومة أيضاً. وأشار إلى أن تمديد عمل مجلس الرئاسة جاء من أجل منع الفراغ الدستوري الذي قد يشهده العراق.

وينص الدستور العراقي على أن يجري في أول جلسة للبرلمان انتخاب رئيسه ونائبيه له وبالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب وعبر الانتخاب السري المباشر، ومن ثم يجري انتخاب رئيس للجمهورية خلال مهلة أقصاها شهر من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى، ويكلف الأخير رئيس الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الحكومة، بحسب المادة 76. يشار إلى أن الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في آذار/مارس 2010، لم تحسم نتائجها تشكيل الحكومة بسبب الخلاف على تعريف مصطلح الكتلة النيابية الأكبر.

## الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية 2010

### أولاً: القانون الانتخابي

استعرض مدير الانتخابات في وزارة الداخلية الأردنية سعد الشهاب في لقاء لوكالة الأنباء الأردنية معه في تموز/يوليو 2010، بأن أهم ملامح القانون الجديد للانتخاب هو تقسيم المملكة إلى 45 دائرة انتخابية ينبثق عنها 108 دوائر فرعية يخصص مقعد نيابي لكل دائرة لتحقيق العدالة والمساواة بين الناخبين بتطبيق معادلة (دائرة فرعية واحدة مقعد واحد وصوت واحد).

ولفت أنه تم بحسب القانون الجديد زيادة عدد مقاعد محافظات العاصمة والزرقاء وإربد لمراعاة تمثيل الناخبين، كما تم زيادة عدد مقاعد المرأة من ستة إلى 12 مقعداً تتنافس عليها 12 محافظة بالإضافة إلى دوائر البادية الثلاث لتوسيع قاعدة مشاركة المرأة في مجلس النواب.

وقال انه تم بحسب القانون الجديد تشكيل لجنة عليا للانتخابات يرأسها وزير الداخلية وتضم قاض من الدرجة العليا نائبا للرئيس وعضوية أمين عام وزارة الداخلية ومدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات ومدير المديرية المختصة في الوزارة ومندوب وزارة التنمية السياسية وتكون مهامها المتابعة القانونية والإدارية لضمان سلامة تطبيق القانون والبت في جميع الإجراءات التي تعرضها اللجان المركزية.

كما تم تشكيل 12 لجنة مركزية في المحافظات برئاسة المحافظ ورئيس محكمة البادية نائبا لرئيس اللجنة وعضوية مدير الأحوال المدنية في المحافظة وتتضمن مهامها تسمية رؤساء وأعضاء لجان الدوائر الانتخابية واستقبال طلبات الترشيح والبت فيها وإعلان أسماء المرشحين وكذلك تمديد فترة الاقتراع لساعتين إضافيتين إذا لزم الأمر.

### ثانياً: تسجيل الناخبين

بلغ عدد الناخبين الجدد الذين قاموا بتثبيت الدائرة الانتخابية على بطاقتهم الشخصية خلال فترة التسجيل المحددة والممتدة من الأحد 6 تموز/يوليو ولغاية الخميس 22 تموز/يوليو 2010، 243.555 ناخباً وناخبة موزعين على محافظات (إربد في المرتبة الأولى وعدد المسجلين فيها 52.539 ناخباً وناخبة وثنائياً العاصمة بواقع 49.907، البلقاء 24.532، الزرقاء 23.479، البادية (دوائر البادية الثلاث) 21.678 ناخباً وناخبة، الكرك 16.352، مادبا 11.095، عجلون 10.029، المفرق 9.332، جرش 8.149، الطفيلة 6.216، معان 6.205 وجاءت محافظة العقبة في المرتبة الأخيرة بواقع 3774 ناخب وناخبة.

### ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية

اتضحت توجهات ومواقف بعض الأحزاب الأردنية، من جهة المشاركة أو المقاطعة للانتخابات النيابية المقبلة، خلال تموز/يوليو 2010، إذ أعلن مجلس شوري حزب جبهة العمل الإسلامي مقاطعة الانتخابات النيابية 2010 استجابة لتوصية نظيره شوري جماعة الإخوان المسلمين وانسجاماً مع رأي القواعد. وصوت 52 عضواً في شوري العمل الإسلامي في جلسة طارئة عقدها في 30 تموز/يوليو 2010 لصالح المقاطعة فيما صوت 18 عضواً لصالح المشاركة بحضور 70 عضواً من أصل 120 وبنسبة 73%. وأوصى 61% من قواعد الحركة الإسلامية بمقاطعة الانتخابات و39% لصالح المشاركة بها.

وأشار بعض المراقبون إلى أن غياب الإسلاميين سيمنح بعض القوى المنظمة كالتيار الوطني وحزب الجبهة الأردنية الموحدة الفرصة للدخول إلى مناطق كانت في السابق قلاعاً مغلقة للإسلاميين وستبرز على السطح وبقوة ظاهرة رجال الأعمال الذين كانوا يخشون منافسة الإسلاميين.

يشار إلى أن الحركة الإسلامية شاركت في انتخابات 1989 وحصلت على 22 مقعداً من بين 80 مقعداً حيث قدمت 28 مرشحاً فيما حصلت الحركة في انتخابات 1993 على 16 مقعداً وقاطعت انتخابات 1997 وفي انتخابات 2003 حصلت على 17 مقعداً وفي انتخابات 2007 أحرزت ستة مقاعد فقط.

وفي الجانب الآخر أشار العين عبد الهادي المجالي رئيس حزب التيار الوطني، أن التيار سيخوض الانتخابات. كما وأعلن حزب الوسط الإسلامي قائمة أولية للانتخابات ضمت 14 مرشحاً من بينهم سيدتان. وأقر المؤتمر الوطني العام الخامس لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) التوجه العام للحزب بالمشاركة في الانتخابات داعياً أعضاءه للانخراط بحيوية في المهام المترتبة على هذه المشاركة. في حين لم تحسم 5 أحزاب يسارية وقومية وهي (الوحدة و الشيوعي والبعثان الاشتراكي والتقدمي والحركة القومية) موقفها حتى نهاية تموز/يوليو 2010 من جهة المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات النيابية المقبلة.

#### رابعاً: الحملات الإعلامية

واصلت اللجنة الإعلامية للانتخابات النيابية الأردنية خلال تموز/يوليو 2010، حملتها الإعلامية لتوضيح قانون الانتخاب الجديد للمواطنين. وتقوم الحملة بشرح وتوضيح مواد قانون الانتخاب المتعلقة بالدوائر الفرعية والمقاعد المخصصة للنساء وغيرها من المواد التي تهم المواطنين من أجل التسهيل عليهم وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات. بالإضافة إلى عقد ندوات حوارية في الجامعات ومن خلال عدد من وسائل الإعلام لتوضيح القانون والإجابة على جميع استفسارات المواطنين أو ما يخطر ببالهم حيال مواد المختلفة.

#### خامساً: المرأة والانتخابات

أشارت دائرة الأحوال المدنية والجوازات الأردنية أنه وفق الإحصائيات الرسمية فقد بلغ عدد النساء المسجلات من أصل إجمالي عدد المسجلين في جداول الناخبين 116.814 ناخبة فيما بلغ عدد الذكور 126.741 ناخباً. ونوه وزير التنمية السياسية موسى المعاينة خلال مؤتمر صحفي مشترك عقد في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية في تموز/يوليو 2010، بخصوص موضوع الكوتا النسائية أن المرشحة متاح لها التنافس على 108 مقاعد، التي تفوز بالتنافس تصبح نائباً، أما التي لم تنجح فيتم تحديد الفائزة على مقعد الكوتا عبر تحديد التي حصلت على أعلى نسبة في 12 محافظة ودوائر البدو الثلاث، باحتساب عدد الأصوات قياساً إلى عدد المقترعين في الدائرة الفرعية، وسيفرز من 15 سيدة 12 سيدة حصلن على أعلى النسب. وفي ذات السياق، أعلنت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في الأردن 4 تموز/يوليو 2010، عن إطلاق "الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات"، والذي يضم معظم المنظمات النسائية التي تنضوي تحت مظلة اللجنة، بهدف تقديم الدعم للمرشحات للانتخابات النيابية 2010.

#### الفصل السادس: تونس- اختتام الدورتين البرلمائيتين لمجلسي الشورى والمستشارين

##### أولاً: مشروع قانون يمكن المعارضة من التمثيل في المجالس الجهوية

أذن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في تموز/يوليو 2010، بتقديم مشروع قانون يمكن أحزاب المعارضة بالنسبة إلى المدة البلدية الحالية من أن تكون ممثلة في المجالس الجهوية بنسبة 25% من مجموع أعضائها عند توفر ممثلين لها بالمجالس البلدية بالجهة المعنية وذلك بالإضافة إلى ممثلها من أعضاء مجلس النواب. ويتركب المجلس الجهوي في صيغته الراهنة من الوالي كرئيس وأعضاء مجلس النواب الذين تم انتخابهم بدائرة الولاية أو بدوائرها ورؤساء البلديات بالولاية ورؤساء المجالس القروية ويحضر جلسات المجلس رؤساء المصالح الجهوية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة.

##### ثانياً: اختتام الدورة العادية البرلمانية الخامسة لمجلس المستشارين

اختتمت في تموز/يوليو 2010، الدورة العادية البرلمانية الخامسة لمجلس المستشارين التونسي. وقد عقد المجلس 22 جلسة عامة خلال هذه الدورة تمت خلالها المصادقة على 26 مشروع قانون كما عقدت اللجان القارة ولجان الميزانية ولجان المخطط ما لا يقل عن 167 اجتماعاً.

##### ثالثاً: اختتام الدورة العادية الأولى من المدة النيابية الثانية عشرة لمجلس النواب

أختتم مجلس النواب التونسي في 20 تموز/يوليو 2010، الدورة العادية الأولى من المدة النيابية الثانية عشرة للمجلس. وشهد النشاط التشريعي عقد 30 جلسة عامة والاستماع خلالها إلى ما يزيد عن 1236 مداخلة والمصادقة على 54 مشروع قانون من بينها 21 اتفاقية فضلاً عن عقد 9 جلسات حوار مع الحكومة تناولت مواضيع محورية.

#### رابعاً: انتخابات برلمان الشباب

عقد برلمان الشباب التونسي أول جلسة له 25 تموز/يوليو 2010، عملاً بقرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وقد شهد مقر مجلس النواب عملية انتخاب رئيس برلمان الشباب ونائبيه حيث انتخب السيد سمير بن شعبان ليكون رئيساً لبرلمان الشباب والانسنة كنزة الرفاعي نائبة أولى وذلك بالإجماع وانتخب السيد بشير اليتيم من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نائب ثان بعد تنافس مع مرشحين آخرين الأول من حزب الوحدة الشعبية والثاني من حركة التجديد ترشحا لنفس الخطة. يشار الى ان القانون المحدث لبرلمان الشباب التونسي وهو القانون رقم 23 لسنة 2010 نص في فصله الثالث على أن هذا الهيكل يضم عددا من الأعضاء مساوياً لعدد أعضاء مجلس النواب بكيفية تعكس تركيبة الأحزاب الممثلة فيه وتركيبه الدوائر الانتخابية (161 مقعداً للتجمع الدستوري الديمقراطي و53 مقعداً للمعارضة تنقسم بين شباب الأحزاب الستة الأخرى الممثلة في مجلس النواب: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 16 نائباً، حزب الوحدة الشعبية 12 نائباً، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي 9 نواب، الحزب الاجتماعي التحرري 8 نواب، حزب الخضر للتقدم 6 نواب وحركة التجديد نائبان). وحددت مدة العضوية داخل برلمان الشباب بعامين حتى يتم إعطاء فرصة التداول لأكبر عدد ممكن من الشباب. ويعقد برلمان الشباب دورتين كل سنة، الأولى خلال شهر آذار/مارس والثانية خلال شهر نوفمبر. وتدوم كل دورة يومين.

#### خامساً: دعوات للتجديد وأخرى لمنع التوريث

دعت اللجنة المركزية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في تونس الرئيس زين العابدين بن علي الذي يحكم تونس منذ عام 1987 البقاء في الحكم بعد انقضاء ولايته الرئاسية الخامسة والأخيرة التي تنتهي عام 2014. يشار إلى أن دستور تونس في صيغته الحالية لا يجيز لابن علي الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2014 لأنه سيكون بلغ آنذاك 78 عاماً وتجاوز السن القانونية للترشح المحددة بـ75 عاماً. واعتبر مهتمون بالشأن التونسي أن دعوة الحزب الحاكم لابن علي البقاء في الحكم قد تمدد لإدخال تعديلات جديدة على دستور البلاد تسمح للرئيس بالترشح في انتخابات 2014 .

وفي جانب آخر دعا الحزب الديمقراطي التقدمي في تونس، المواطنين إلى التعبئة والتوحد لمنع تعديلات دستورية محتملة قد تفتح الباب أمام بقاء الرئيس التونسي في السلطة بعد عام 2014 أو توريث الحكم لأحد أقاربه.